مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف والأكاديميين

[*]إبراهيم احمد محمد باب الله[1]

[1] قسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة فزان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية ولبيان ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إعداد استبيان وتوزيعه على عينة من المصرف الجمهورية مرزق، وعينة من الأكاديميين (جامعة فزان)، وهنا تم الاعتماد على توزيع (37) استمارة استبيان أسترجع منها (30) استمارة كانت قابلة للتحليل، كما تم تحليل البيانات التي توصلت لها الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي. spas وفي ظل افتراض عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية ل (المركز المالي للعميل، السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض) في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية، خلصت هذه الدراسة إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك دوراً هاماً ذو دلالة إحصائية لكلٍ من العوامل السابقة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرف للمصارف الليبية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الائتمانية، قرار منح الائتمان، محددات الائتمان.

Abstract :

This study aimed to find out the most important determinants of the decision to grant bank credit The degree of influence of these factors on the decision to grant credit in Libyan commercial banks, To illustrate this, a questionnaire was prepared and distributed to a sample of the Republic Bank Murzuq and a sample of academics (Fezzan University), Here, the distribution of (37) questionnaire forms was relied upon, of which (30) forms were recovered, The data found by the study were also analyzed using the statistical program SPSS, In light of the assumption that there is no statistically significant effect of (the financial position of the customer, the characteristics of the company requesting credit and the type of credit policy of the lending bank) in the decision to grant bank credit in Libyan commercial banks, This study concluded by rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis which states that there is an important role of statistical significance for each of the previous factors in making the decision to grant bank credit to Libyan banks.

Keywords: Credit Policy, Decision to grant credit, Credit determinants.

*مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني IBR.BAAB ALLAH@fezzanu.edu.ly
تاريخ استلام البحث 3أغسطس2023
استلام رد المحكمين 22 سبتمبر 2023 - تم قبوله 26 سبتمبر 2023

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1. المقدمة:

تُمارس المصارف وظائف مهمة في الاقتصاد، حيث كانت ولا زالت الداعم الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية، وتُعدّ القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، إذ أن هذه العملية هي التي تحقق السياسة المالية في أي بلد وفي ليبيا على وجه التحديد؛ لأن مختلف المصارف تسعى وتفضل الاستثمار في القروض، مما يعني التعامل في أموال ليست ملكا لها، وبالتالي فإن هذه العملية لا تخلو من المخاطر الناجمة عن التعامل في هذه الأموال، إذ من المنطقي أن يسعى المسؤولون إلى إيجاد طرق ووسائل كفيلة؛ لحفظ وصيانة ودائع الغير مقابل الاستفادة منها.

وبدأت المصارف التجارية الليبية في استخدام استراتيجية إعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي والهادفة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات من خلال وضع برنامج شامل؛ لتحديث وتحسين الأداء الحالي، ووفقاً لذلك قفزت أرصدة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك العاملة في ليبيا خلال عام 2021 للربع الثاني بنحو 779.6 ألف دينار أو ما نسبته 4.6 % ليصل إلى 17,775,0 مليون دينار مقابل 16,996,9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

ويرجع هذا إلى ارتفاع القروض الاستهلاكية (السلف الاجتماعية) بنحو 1,079,400 مليون دينار أي ما نسبته 36% ليصل رصيدها للربع الثاني من 2021 إلى 4.115.9 مليون دينار، أيضا ارتفاع في رصيد القروض العقارية بنحو 127.200 ألف أي ما نسبته 7% ليصل رصيدها إلى 2,156,4 مليون دينار لعلم 2021 م، واستمر الارتفاع في رصيد الائتمان الممنوح من المصارف التجارية من .6 19 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى نحو 23 مليار دينار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو 17%.

وشكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإبداعية ما نسبته 22.5% كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.5% وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2022 ما قيمته 15.5 مليار دينار، وما نسبته 67.6 % من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 32.4% والتي بلغت قيمتها نحو 7.5 مليار دينار. (تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2022) وعلى الرغم من التوسع في عمليات الإقراض، تُعدّ محددات الائتمان هي مجموعة الضوابط وتدابير السلامة تضعها البنوك التجارية المانحة للائتمان؛ لأغراض احترازية بالدرجة الأولى، وزيادة في الحيطة والحذر اتجاه المخاطر في السداد.

2.الدراسات السابقة:

1.2. دراسة أبو شيخة ورائد (2016) بعنوان: أثر مسموعات العميل على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة: إلى التعرف على أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان ومجموعة من المتغيرات لها علاقة بمسموعات العميل إضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الدراسة استبانة طبقت على أسلوب الحصر. وتوصلت إلى:

1.1.2-إن مسموعات العميل لها أثر كبير على قرار منح تسهيلات الائتمان في البنوك التجارية.

2.1.2-تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين سمعة العميل وقرار منح الائتمان.

3.1.2-تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة حول أثر مسموعات عميل على قرار منح تسهيلات الائتمانية في البنوك تعزي إلى متغيرات التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

2.2. دراسة الفروجي وقوجيل (2017) بعنوان: العوامل التي تقود المخاطرات الائتمانية.

هدفت إلى معرفة أهم العوامل التي تقود إلى المخاطرات الائتمانية واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة العوامل التي تؤثر على حجم المخاطرات الائتمانية وهي الشخصية، والقدرة على التسديد، والضمانات المقدمة، والسياسة الائتمانية، ورأس المال، وحجم الودائع، والاستعلام الائتماني، والأزمات المالية، والنمو الديموغرافي، والتضخم.

3.2. دراسة رجب وآخرون (2018) بعنوان: العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة

هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في القرار منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر موظفي مخاطر الائتمان والتسويق في البنك الأهلي المصري (NBE) وجمعت البيانات من خلال التوزيع (313) استبانة، وزعت على موظفي مخاطر الائتمان والتسويق في البنك، وأظهرت النتائج أن العوامل التي كان لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، تمثلت بالمالك، أي شخصية المدير، والسمعة، وحجم رأس المال الثابت، وتقرير مكتب الائتمان مع توافر البيانات المالية ومصداقيتها.

4.2- دراسة قندلفت (2018)بعنوان: درجة تأثير العوامل خاصة بالعميل في القرار منح الائتمان في المصارف التجارية خاصة في سورية، هدف الدراسة إلى معرفة درجة تأثير العوامل الخاصة بالعميل في القرار منح الائتمان في المصارف السورية، واستخدمت الأداء الاستبانة تم توزيعها على عينة المصارف التجارية السورية، وتبينت النتائج إلى وجود دور كبير للعوامل الخاصة بالعميل المتمثلة بـ: مركزه المالي، وسمعته الشخصية، والضمانات التي يقدمها، ونوع الصناعة أو النشاط الذي يقوم به في قرار منح الائتمان، مع التأكيد على معرفة مصادر التمويل المختلفة للعميل في حين تبين أن الضمانات التي يقدمها العميل تعتمد على مصدراً احتياطياً؛ لسداد الائتمان وفوائده.

5.2-دراسة (حنان وآخرون) 2020 بعنوان: أثر تسهيلات الائتمانية ممنوحة من البنوك التجارية على الاقتصاد.

هدفت إلى البحث في تأثير تسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية على الاقتصاد الأردني، وبحث على تأثيرات التصنيفات الائتمانية على الاقتصاد الأردني مع التقديم توصيات، واستخدمت تطبيق نهج الاستنتاجي؛ لتحديد تأثير تسهيلات الائتمانية واستخدام تصميم البحث الوصفي، وتبين النتائج أن التعزيز التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني له علاقة قوية مع المؤسسات المالية والبنوك تجارية، وستساهم في دراسة العمق علاقة بين الاقتصاد الأردني وتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

6.2- ياسر شاهين 2020 بعنوان: العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة، لقرار الائتمان المصرفي لكلٍ من تسهيلات الشركات والأفراد في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، واستخدم المنهج الوصفي الاستكشافي، توصلت الدراسة إلى أنمط السياسة الائتمانية للبنك يُعدّ مهم وجاء في المركز الأول، يليه متغير المؤشرات المالية للعميل في المركز الثاني، ومتغير السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية.

7.2-دحام لطيف 2020 بعنوان: محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة (2010_2019). هدفت الدراسة: إلى التعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، وتمثلت محددات التسهيلات الائتمانية بـ (حجم موجودات البنك وحجم الودائع) متغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فكان التسهيلات الائتمانية وأجريت الدراسة على الفترة من (2019-2010)حسب البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي العراقي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (حجم موجودات البنك وحجم الودائع)على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية. كما توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي لحجم الودائع ووجود تأثير سلبي لحجم موجودات البنك، وعدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات وحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية. وبناءً على ذلك توصي الدراسة على تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية العراقية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم، وأيضاً تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية العراقية من شانها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.

8.2-سيد أحمد 2021 بعنوان: إدارة الائتمان المصرفي ودورها في تعثر التمويل (بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية للفترة 2015_2020)، هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسية للتمويل المتعثر وتحديد كيفية إدارة ومعالجة هذه المشكلات، وإبراز دور إدارة الائتمان المصرفي كمصدر؛ لتحقيق استمرار وبقاء ونجاح المصارف والمؤسسات التجارية. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: مشكلة التمويل المتعثر لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى المصارف التجارية السودانية، يمكن معالجة مخاطر التمويل المتعثر بوضع سياسات وأساليب معينة؛ لتسيير المصارف عند وقوع التعثر.

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: تتم معالجة مخاطر التمويل المتعثر بوضع سياسات وأساليب معينة لتسيير المصارف، على إدارة المصرف أن تعمل على التدقيق في عملية التمويل ودراسة العميل بصورة عميقة، المتابعة والوقوف على المشاريع الممولة ورفع تقارير دورية، استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري، المعدات والأدوات أوالرهن العقاري.

بعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة لموضوع الدراسة، توصل الباحث إلى أن محددات قرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية موضوع هام جداً؛ لتجنب المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان، أيضاً لما له من تحسين النشاط الائتماني المصرفي والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية؛ نظراً للتطورات والمنافسة في القطاع المصرفي الليبي، فإن دراسة مثل هذا الموضوع يُعدّ ذا أهمية؛ للقطاع المصرفي وخاصة العوامل المحددة لقرار منح

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الائتمان المصرفي، وبالتالي يأتي هذا الموضوع؛ لاستكمال حلقة البحث والمساهمة في النقاش الوطني حول محددات قرار منح الائتمان المصرفي والزيادة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

3. **مشكلة الدراسة:** أظهرت البيانات المتوفرة عن نسبة الديون المتعثرة أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض، بلغت في الربع الاول 2022 نحو 21% ويدل ارتفاع هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، وينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية 5% وسجلت نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة في نهاية عام 2022 نحو 80% (تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2022)، وضمن هذه المعطيات راينا حصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1.3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، والوضع المالي للعميل؟

2.3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، والسمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان؟

3.3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان في المصارف التجارية الليبية، ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض؟

4.فرضيات الدراسة:

1.4 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية والوضع المالي للعميل عند مستوي دلالة ($\acute{\alpha} \leq 0.05$).

2.4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية والسمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان عند مستوى دلالة ($\acute{\alpha} \leq 0.05$).

3.4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية، ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض عند مستوى دلالة ($\acute{\alpha} \leq 0.05$).

5. أهداف الدراسة:

1.5. تحديد العوامل الرئيسية؛ لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية وتحليلها وتقييم أهميتها النسبية؛ للوقوف على أهم المعوقات التي تؤثر في قرار منح الائتمان المصرفي.

2.5. الوصول إلى نتائج تسهم في تحسين كفاءة أداء هذه المصارف وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث؛ لتطوير بيئة الخدمات المالية.

3.5. تقديم توصيات من الممكن أن تساهم في رفع كفاءة المصارف التجارية الليبية وتعزيز حوافز دعمها؛ للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومالها من أثر على التنمية الاقتصادية.

6. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها من الدراسات المحلية التي تعالج المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها المصارف التجارية في معرفة أهم العوامل المحددة للائتمان المصرفي (العوامل المتعلقة بالعميل، العوامل المتعلقة بالمصرف

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

المانح للائتمان، العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان)، والتي تمكن إدارات المصارف من منح الائتمان؛ لتحقيق الأرباح وتجنب المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان والتصدي لها.

7. حدود الدراسة:

1.7 الحدود المكانية: البنوك التجارية الجمهورية مرزق وأكاديميين جامعة فزان.

2.7 الحدود الزمانية: المدة التي يستغرقها إنجاز البحث الدراسة، وهي فترة الممتدة خلال العام 2022/2023.

3.7 الحدود البشرية: حدود البشرية استهدفت فئة رئيسة، موظفي التسهيلات ومديرو الائتمان في مصرف الجمهورية مرزق، والأكاديميين في جامعة فزان.

8._منهج الدراسة: تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى معرفة العوامل الرئيسة المحددة؛ لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، واعتمد الباحث في توفير معلومات الدراسة على المصدرين هما:

1.8 مصدر أولي أداتها استبيانه: وزعت عينة الدراسة؛ لاستكشاف آرائهم حول عوامل الرئيسة "المالية وغير المالية" المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، بواقع عدد (37) استمارة استبيان على أفراد العينة، وبلغ عدد الاستمارات المستردة والداخلة في التحليل (30) استمارة.

2.8- مصدر ثانوي يشمل الكتب والدوريات والرسائل العلمية التي عالجت موضوع الدراسة أو الدراسات ذات صلة.

9. الإطار النظري للدراسة:

1.9. مفهوم البنوك التجارية:

"البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع (أسماء, 2013, ص7)

وأيضاً يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها: البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة، وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته؛ سعياً وراء تحقيق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية؛ طبقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (أبو الصوف, 2016, ص34).

2.9. أهداف البنوك التجارية: (مصعب, 2022, ص19):

1.2.9. الربحية: من المفرض أن فوائد الودائع تشكل جزء كبير من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية، فضلاً عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك أرباحا أم لم يحقق، ويفرض الوضع السابق على البنوك التجارية ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث أكبر في الأرباح.

2.2.9. السيولة: تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعه وبدون خسائر؛ لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية؛ لأن توفر السيولة أمر

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

مرتبط بوجود البنك وكيانه، إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا.

3.2.9. الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، وبالتالي تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

3.9. الائتمان المصرفي، أهدافه، أهميته، وسياسته:

1.3.9. مفهوم الائتمان المصرفي:

الائتمان في لغة القانون له معنى واسعاً، فهو يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما. كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر. وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته (حفيان, 2012, ص4).

أما مصرفياً يعرف بأنه منح البنك الائتمان لعملائه أشخاصا طبيعيين أو معنويين على حد السواء، ويتم ذلك بناء على طلب العميل؛ ليكون على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة، أو تسهيلات ائتمانية غير مباشرة، (زكريا, 2021, ص9).

2.3.9. مزايا الائتمان المصرفي:

الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي، يؤدي عملية أساسية للنشاط الاقتصادي حيث يوفر فرص الاستثمار المربحة للأفراد المدخرين ويهيئ للأفراد والمشروعات ورجال الأعمال رؤوس الأموال اللازمة؛ لإقامة وإنشاء واستمرار المشاريع الإنتاجية ويحصل الجهاز المصرفي في الوقت نفسه على أرباحه التي تساعده على الاستمرار في تهيئة النقدية الاقتصادية الحيوية، وهكذا يتمتع الائتمان بمزايا إيجابية أهمها المزايا التالية: (مصعب, 2022, ص30.31).

1.2.3.9. يساعد الائتمان والقروض التي تمنحها المصارف على تمويل المشروعات الإنتاجية، التي يرغب المنظمون ورجال الأعمال إقامتها واستمرارها، وفي العصر الحديث، يندر أن يمتلك المنظمون ورجال الأعمال رؤوس الأموال الكافية لإقامة المشروعات الاقتصادية وتنفيذ الأفكار التي يحملها المنظمون، وتطبيقها على أرض الواقع، ومن ثم يأتي دور الائتمان ويبرز أهميته في تأمين رأس المال اللازم؛ لإقامة واستمرار المشاريع الإنتاجية الحديثة، وخاصة المشاريع ذات الحجم الكبير، الذي تمتاز به المشاريع الإنتاجية الحديثة.

2.2.3.9. يستطيع الجهاز المصرفي أن يمنح عملاءه قروضاً أو ائتماناً بأحجام كبيرة تتجاوز مقدار ما يودع لديه من ودائع بأضعاف مضاعفة لما تتمتع به هذه المصارف، التجارية خاصة من قدرة فائقة على خلق الائتمان.

3.2.3.9. يكفل الائتمان للمنظمين ورجال الأعمال الحصول على المال اللازم لتمويله إلى مشاريع استثمارية منتجة. فوجود الائتمان يفتح أفاقاً واسعة أمام الطاقات الإنتاجية الخالقة التي يمتلكها المنظمون ورجال الأعمال.

4.2.3.9. يشجع الائتمان الأفراد والمشروعات على التحلي بالسمعة المالية والتجارية الحسنة فالمصارف لا تمنح الائتمان عادة إلا للأفراد والمشروعات التي تثبت قدرتهم التجارية والاجتماعية على الإنتاج والعطاء ومن يتمتع بالسمعة الطيبة ومن ثبت قدرتهم على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

4.9. العوامل وأسس لمنح الائتمان المصرفي وأشكالها:

1.4.9.العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي: (هبة, 2018, ص41,42)

1.1.4.9. العوامل الداخلية للمصرف:

أ. رأس مال المصرف: يأخذ أرس مال المصرف واحتياطاته دوراً مهماً في رسم وتحديد السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف، فكما زاد رأس مال المصرف زادت عمليات منح الائتمان.

ب. **آجال الودائع:** تعتمد المصارف بصورة رئيسة على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية. ونجد أن السياسة الائتمانية للمصرف تأخذ بعين الاعتبار آجال الودائع لدى المصرف، بحيث كما زادت آجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.

ج. سيولة **المصرف:** التي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تزيد عن حاجة المصرف.

د. **استراتيجية المصرف في اتخاذ القرار الائتماني:** قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل درجة أكبر من المخاطر، وذلك بدون أي إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية في المصرف، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانيات.

2.1.4.9. العوامل الخارجية:

أ. العوامل الخاصة بالعميل ذاته وتتضمن:

- **شخصية العميل:** إن أهم ما يسعى إليه المصرف عند إجراء الدراسة الائتمانية هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه لائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.
- **قدرة العميل على التسديد:** تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.
- **حجم رأس مال العميل:** يُعدّ رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية؛ لكونه يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك.
- **الضمان المقدم:** ويقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي يعتمد عليها المصرف في ضمان تسديد الائتمان.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ب. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي: (هبة, 2018, ص44.47).

- **الغرض من القرض:** قيام المصارف بالمعرفة الدقيقة لما ينوي العميل عمله بالمبالغ المقترضة وعليه ينبغي ألا يكون هناك تعارض بين غرض القرض والسياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة تحقيقها، كما ينبغي أن يكون الغرض مشروعاً قانونياً ومتفقاً والغايات التي يقدم المصرف قروضاً من أجلها.
- **مصدر سداد القرض:** ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للمقرض والذي يُعدّ من المؤشرات الهامة، بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- **مدة القرض:** إن المصارف عادة تفضل القروض قصيرة الأجل حيث تُعدّ مخاطرها وعوائدها أقل، لكن عندما يكون استحقاق القرض طويلا أو متوسطاً ستكون المخاطر أعلى مع عوائد أعلى.
- **نوع القرض:** حيث يرغب المصرف بمعرفة نوع القرض بالنسبة إليه، وهل يتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض؟

ومعرفة العقبات التي تحول دون سداده، وهل يتوافق مع سياسة المصرف المتبعة بالإقراض؟

2.4.9. أسس منح الائتمان:

يتم انتقاد المصارف بسبب الاختلافات الكبيرة في سياسات الإقراض فيما بينها، حيث يتبع كلِّ مصرف السياسة الائتمانية التي تناسبه، بالتالي قد تكون متساهلة أو صارمة. ففي حالة التساهل تمنح المصارف القروض للعملاء الذين جدارتهم الائتمانية محل تساؤل (جدارة منخفضة)، هذا يقلل التكاليف. لكن قد يقلل الإيراد والربحية والعوائد من القروض والتدفقات النقدية في حال تعثرت القروض. (أحمد, 2016, ص32).

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها:

1. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
2. تحقيق الربح: والمقصود حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
3. السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف –النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي–لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير (المجلة العرقية الاقتصادية, 2011, ص4

3.4.9. أشكال الائتمان المصرفي: (هبة,2018, ص 20).

1.3.4.9. حسابات الجاري المدين: وهي عبارة عن تسهيلات تقدمها المصارف لعملائها وضمن حدود معينة، حيث يستطيع العميل أن يقوم بالسحب من هذا الحساب، ولكن ضمن الحدود المسموحة بها ويتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري المدين.

2.3.4.9. خصم الأوراق التجارية: حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع الآجل(الكمبيالات) بتسهيل هذه الكمبيالات لدى المصرف التجاري.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

3.3.4.9. الجاري المدين المستندي: في هذا النوع يقوم المصرف التجاري بدفع قيمة الاعتماد المستندي نيابة عن العميل المستورد وبناء على اتفاق معه.

10.الجانب العملي للدراسة:

يهدف الجانب العملي لمعرفة محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين للعمل المصرفي داخل المصرف الجمهورية مرزق، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة صممت؛ لجمع المعلومات المطلوبة عن مجتمع الدراسة من خلال العينات العشوائية، حيث تم توزيع عدد (37) استمارة استبيان على أفراد العينة وبلغ عدد الاستمارات المستردة والداخلة في التحليل (30) استمارة، عليه سيتم تقسيم هذا الجانب إلى ما يلي:

1.الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي.2. التحليل الوصفي للبيانات .3. التحليل الاستنتاجي للبيانات" اختبار فرضيات الدراسة".

1.10: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء الاستنتاجي وذلك على النحو التالي:

1. الإحصاء الوصفي:

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات؛ لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستخدم البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وتضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي من أهمها ما يلي:

أ . التوزيعات التكرارية: تم تحديد التكرارات والنسبة المئوية للتكرارات التي تحصلت عليها كل إجابة من الإجابات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

ب . المتوسط الحسابي: استخدم المتوسط الحسابي؛ لتحديد اتجاه ردود المشاركين حول فرضيات الدراسة.

ج. معامل ألفا كرونباخ؛ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان.

2. الإحصاء ألاستنتاجي:

أ . الاختبار الإحصائي (T): تم استخدام هذا الاختبار؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، ولا ترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية.

2.10: التحليل الوصفي للبيانات: يتضمن هذا الفرع من الدراسة تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان، وذلك في قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: يعنى بتحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة؛ لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين وإمكانية الاعتماد عليها في استخلاص النتائج.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

القسم الثاني: يعنى بتحليل الأسئلة الخاصة بمعرفة محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية؛ لمعرفة الاتجاهات العامة لردود المشاركين في الدراسة حول فقرات الاستبيان.

1.2.10: **تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين:** يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين، من حيث الجنس والعمر والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

1.1.2.10. جنس المشارك: جدول رقم (1-3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	26	86.7
أنثى	4	13.3
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول رقم (1-3) يتضح الدراسة شملت كلا الجنسين وأن غالبية المشاركين في الدراسة هم من الذكور وبنسبة (86.7) %.

2.1.2.10. عمر المشارك:

جدول رقم (2-3) توزيع المشاركين حسب العمر:

العمر	العدد	النسبة المئوية
من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	2	6.7
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	8	26.7
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	18	60.0
50 سنة فأكثر	2	6.7
الإجمالي	30	%100

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (2–3) يتضح أن أكثر من 65% من المشاركين في الدراسة تفوق أعمارهم 40 سنة، ما يزيد الثقة في البيانات المحصل عليها منهم.

أ. **المسمى الوظيفي:**

جدول رقم (3–3) توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
موظف تسهيلات	1	3.3
مدير فرع	1	3.3
أكاديمي–عضو هيئة تدريس	14	46.7
غير ذلك	14	46.7
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول رقم (3–3) يتضح أن الدراسة شملت الأكاديميين والممارسين للعمل المصرفي وموظفو التسهيلات بشكل خاص، مما يزيد الثقة في البيانات المحصل عليها منهم.

ب–المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	26	86.7
دراسات عليا	4	13.3
الإجمالي	30	%100

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جدول رقم (4-3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي:

من خلال الجدول رقم (4-3) يتضح أن كل المشاركين في الدراسة يحملون شهادات جامعية "بكالوريوس أو أعلى"، وهذا يزيد الثقة في البيانات المحصل عليها منهم.

ج. سنوات الخبرة:

جدول رقم (5-3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	20.0
من 6 إلى أقل من 10 سنوات	8	26.7
من 11 إلى أقل من 15 سنة	4	13.3
16 سنة فأكثر	12	40.0
الإجمالي	38	%100

من خلال الجدول رقم (5-3) يتضح أن أكثر من 50% من المشاركين في الدراسة عندهم خبرة في مجال العمل أكثر ة من 10 سنوات وهذا بلا شك يزيد الثقة في البيانات المحصل عليها منهم.

3.10. تحليل البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان المتعلقة بمعرفة محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية:

قبل الشروع في تحليل أسئلة الاستبيان المتعلقة بالحوافز وتأثيرها لابد من اختبار وقياس مدى ثبات أسئلة الاستبيان (يقصد بالثبات: أي في حال إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى تحصل على نفس نتائج المرة الأولى) باستخدام معامل "ألفا كرونبخ" الذي يعطي قيم تتراوح بين "0" والواحد، فكلما كان هناك ثبات أكبر كان قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس بالعكس.

جدول رقم (6-3) معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيانReliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.867	29

ومن الجدول رقم (6-3) يتبين أن معامل آلفا كرونباخ يساوي (0.867) ما يدل على ثبات فقرات استمارة الاستبيان هذا وسيتم استخدام الجدول رقم (7-3)؛ لغرض قياس اتجاهات ردود المشاركين في الدراسة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جدول رقم (7-3) بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	عديم الأهمية
من 1.80 إلى 2.59	منخفض الأهمية
من 2.60 إلى 3.39	متوسط الأهمية
من 3.40 إلى 4.19	هام
من 4.20 إلى 5	هام جدا

1.3.10جدول رقم (8-3) المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

م	البيان	هام جدا العدد / النسبة	هام العدد / النسبة	متوسط الأهمية العدد / النسبة	منخفض الأهمية العدد / النسبة	عديم الأهمية العدد / النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	نسبة التداول	13 43.3	12 40.0	3 10.0	2 6.7	– –	4.2000	0.88668	هام جداً
2	نسبة السيولة السريعة	14 46.7	9 30.0	4 13.3	2 6.7	1 3.3	4.1000	1.09387	هام
3	نسبة الرافعة المالية	10 33.3	9 30.0	8 26.7	3 10.0	– –	3.8966	1.01224	هام
4	مضاعف الفوائد المدفوعة	8 26.7	9 30.0	7 23.3	2 6.7	4 13.3	3.5172	1.35279	هام
5	معدل دوران البضاعة	12 40.0	12 40.0	5 16.7	1 3.3	– –	4.2069	0.81851	هام جداً
6	معدل دوران الذمم المدينة	15 50.0	10 33.3	4 13.3	– –	1 3.3	4.2667	0.94443	هام جداً
7	معدل دوران رأس المال العامل	17 56.7	8 26.7	3 10.0	1 3.3	1 3.3	4.3000	1.02217	هام جداً
8	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	16 53.3	5 16.7	8 26.7	1 3.3	– –	4.2000	0.96132	هام جداً
9	القيمة السوقية لسهم الشركة	12 40.0	9 30.0	9 30.0	– –	– –	4.1000	0.4486	هام
	المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف						4.0944	0.60422	هام

1.3.35. المؤشرات المالية:

من خلال النظر في الجدول رقم (8–3) يمكن القول: أن المشاركين في الدراسة يؤكدون على أهمية المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان كأحد أهم المحددات التي تبنى على أساها قرار منح الائتمان، كما يلاحظ أنه

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من أهم تلك المؤشرات الفقرة رقم (7)" معدل دوران رأس المال العامل " حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (4.300) إي شديد الأهمية. وجاء بعده من حيث الأهمية الفقرة رقم (6) " معدل دوران الذمم المدينة "، تليها الفقرة رقم (5) " معدل دوران البضاعة"، تليها الفقرة رقم (1)"نسبة التداول" والفقرة رقم (8) " صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية " بمتوسط حسابي (4.2000) الذي يشير إلى هذه أهمية كبيرة لهذه النسب والمؤشرات المالية. إجمالاً يمكن قول: من خلال الجدول رقم (8–3) أن المشاركين بشكل عام يرون أن المؤشرات المالية الخاصة بالعميل هي من بين أهم محددات قرار منح الائتمان المصرفي.

2.3.10. السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان: المشاركين في الدراسة يؤكدون أيضاً على أهمية السمات المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان، كأحد أهم المحددات التي يتخذ على أساسها قرار منح الائتمان، كما في الجدول التالي

جدول رقم (9–3) السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان:

م	البيان	هام جدا		هام		متوسط الأهمية		منخفض الأهمية		عديم الأهمية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	نوع وحجم نشاط الشركة	16	53.3	12	40.0	2	6.7	–	–	–	–	4.4667	0.62881	هام جداً
2	عمر الشركة	11	36.7	12	40.0	5	16.7	2	6.7	–	–	4.0667	0.90719	هام
3	نوعية الأعضاء مجلس إدارة الشركة	15	50.0	10	33.3	4	13.3	1	3.3	–	–	4.3000	0.83666	هام جداً
4	السياسات التي تتبعها الإدارة في أنشطة الشركة	15	50.0	10	33.3	4	13.4	1	3.3	–	–	4.3448	0.81398	هام جداً
5	سياسة الشركة في توزيع الأرباح	11	36.7	10	33.3	6	20.0	2	6.7	1	3.3	3.9333	1.08066	هام
6	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة	14	46.7	12	40.0	3	10.0	1	3.3	–	–	4.3000	0.79438	هام جداً
7	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدامة ومحاسبة المسؤولية	12	40.0	9	30.0	7	23.3	1	3.3	1	3.3	4.0000	1.05045	هام

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

		الاجتماعية							
8	مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة	13 43.3	12 40.0	5 16.7	– –	– –	4.2667	0.73968	هام جداً
9	مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة	22 73.7	7 23.3	1 3.3	– –	– –	4.7000	0.53498	هام جداً
10	اسم المدقق الخارجي لحسابات الشركة	14 46.7	5 16.7	7 23.3	3 10.0	1 3.3	3.9333	1.20153	هام
	السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان			4.2311	0.37549	هام جداً			

ي

تضح من خلال

النظر في الجدول رقم (9–3)، يلاحظ أنه من أبرز تلك السمات الفقرة رقم(9) " مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة " بمتوسط حسابي (4.700) وباتجاه عام "هام جدا". وجاء بعده من حيث الأهمية الفقرة رقم (1) " نوع وحجم نشاط الشركة "، تليها الفقرة رقم (4) " السياسات التي تتبعها الإدارة في أنشطة الشركة "، تليها الفقرتان رقم (3) و (6) " نوعية الأعضاء مجلس إدارة الشركة " و"مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة" على التوالي بمتوسط حسابي (4.3) الذي يشير إلى أهمية كبيرة لهذه السمات. إجمالاً يمكن قول من خلال الجدول رقم (9–3) أن المشاركين بشكل عام يرون أن السمات الخاصة بالشركة طالبة الائتمان من بين أهم محددات قرار منح الائتمان المصرفي.

1.3.10.نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض: جدول رقم (10–3) نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض:

م	البيان	هام جدا العدد النسبة	هام العدد النسبة	متوسط الأهمية العدد النسبة	منخفض الأهمية العدد النسبة	عديم الأهمية العدد النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان	19 63.3	9 30.0	– –	1 3.3	1 3.3	4.4667	0.93710	هام جداً
2	وجود نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء	16 53.3	10 33.3	3 10.0	1 3.3	– –	4.3667	0.80872	هام جداً
3	درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان	11 36.7	15 50.0	4 13.3	– –	– –	4.2333	0.67891	هام جداً
4	درجة رغبة إدارة البنك في تحقيق	15	11	2	2	–	4.300	0.8769	هام جداً

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

	الأرباح	50.0	36.7	6.7	–	0	1		
5	طبيعة شروط منح الائتمان	11 36.7	11 36.7	3 10.0	– 	4.111 1	0.9740 2	هام	
6	نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان	12 40.0	12 40.0	4 13.3	1 3.3	4.100 0	0.9948 1	هام	
7	أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحدد للائتمان	10 33.3	11 36.7	3 10.0	4 13.3	3.766 7	1.2507 5	هام	
8	مدي حرص إدارة البنك علي الالتزام بمتطلبات البنك المركزي	18 60.0	6 20.0	4 13.3	2 6.7	4.333 3	0.9589 3	هام جداً	
9	حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك	15 50.0	10 33.3	4 13.3	1 3.3	4.344 8	0.8139 8	هام جداً	
10	مدي التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية راس المال	10 33.3	12 40.0	6 20.0	2 6.7	4.000 0	0.9097 2	هام	
	نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض				0.5174 2	4.204 4	هام جداً		

من الجدول رقم (10–3) الذي يعرض نتائج ردود المشاركين في الدراسة حول مدي أهمية نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض كأحد محددات قرار منح الائتمان، نجد أن المتوسط المرجح للجدول بلغ (4.2044) وهو يشير إلى هام جدا، الأمر الذي يدل على أهمية هذا المحدد في قرار منح الائتمان، كما يلاحظ أنه من أبرز تلك الفقرات الفقرة رقم (1) " وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان " بمتوسط حسابي (4.4667) وباتجاه عام "هام جدا". وجاء بعده من حيث الأهمية الفقرة رقم (2) " وجود نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء ". تليها من حيث الأهمية الفقرة رقم (9) " حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك "

إجمالاً يمكن القول: يتبين من الجدول رقم (10–3) أن المشاركين بشكل عام يرون أن نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من أهم محددات قرار منح الائتمان المصرفي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

4.3.10. مقارنة بين محددات منح الائتمان من حيث الأهمية:

جدول رقم (11–3) مقارنة بين تأثير الحوافز المادية والحوافز المعنوية في تحسين أداء العاملين بالمصارف التجارية

م	البيان	متوسط تأثير الحوافز المعنوية
1	السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان.	4.2311
2	نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض.	4.2044
3	المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف.	4.0944

ويتبين من الجدول رقم (11–3) ومن خلال المقارنة بين أهمية محددات منح الائتمان أنه لا يوجد فرق كبير بينها في الأهمية، إلا أن أهمية السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان هو الأكبر من حيث الأهمية. تليها نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض، وتأتي المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف في المرتبة الثالثة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

هذا ما تعكسه نتائج التحليل الوصفي للبيانات، وهي نتائج متعلقة بعينة الدراسة، ولا يمكن إطلاقها على كل مجتمع الدراسة من خلال الإحصاء الوصفي، بل يمكن ذلك من خلال استخدام أساليب الإحصاء الاستنتاجي كما سيأتي.

4.10. التحليل الاستنتاجي للبيانات (اختبار الفرضيات):

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها حول بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تتعلق بعينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال استخدام التحليل الاستنتاجي (Deductive analysis) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام الاختبار (T– Test) للحكم على مدى مصداقية فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض. عليه سيتم التعبير عن كل فرضية من فرضيات الدراسة بشكل إحصائي في فرضية صفرية (H0)، وفرضية بديلة (Hα).ومن ثم نختبر الفرضية الصفرية على النحو التالي:

1.4.9. الفرضية الأولى:

يمكن صياغة فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على " تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية " بصورة إحصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تُعدّ المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.

الفرضية البديلة"Hα": تُعدّ المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (12-3) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة للفرضية الأولى هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة (9.921) أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.45)، عليه نقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه " تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية ".

2.4.9.الفرضية الثانية:

يمكن صياغة فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على " تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية." بصورة إحصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.$\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية. 3

من خلال الجدول رقم (12-3) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة للفرضية الثانية هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة (17.958) أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.45)، عليه نقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية. " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه " تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية. ".

3.4.10.الفرضية الثالثة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على " يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية." بصورة احصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية. $\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.

$\mu > 3$

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جدول رقم (12-3) نتائج اختبار لفرضيات الدراسةT

مقارنة المتوسط النظري بمتوسط العينة باستخدام (T)

م	البيان	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة P
1	لا تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	3	4.0944	0.60422	9.921	.001
2	لا تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	3	4.2311	0.37549	17.958	.001
3	لا يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	3	4.2044	0.51742	12.750	.001

من خلال الجدول رقم (12-3) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة للفرضية الثالثة هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة (12.750) أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.45)، عليه نقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية. " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه " يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.".

وعليه يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة في الجدول التالي

الجدول رقم (13-3) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	(P)	α	النتيجة
الفرضية الأولى	0.001	0.05	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الثانية	0.001	0.05	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الثالثة	0.001	0.05	رفض الفرضية الصفرية

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
لا تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	9.921	29	.000	1.09444	.8688	1.3201
لا تعتبر السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	17.958	29	.000	1.23111	1.0909	1.3713
لا يعتبر نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية.	12.750	29	.000	1.20444	1.0112	1.3977

11نتائج البحث:

من أهداف البحث ومنهجه وعرض النتائج ومناقشتها توصل الباحث الى اهم الاستنتاجات التالية حسب درجة اهميتها:

1.11. توجد أهمية للعوامل المتعلقة بالائتمان في اتخاذ قرار منح الائتمان داخل مصرف الجمهورية مرزق والمصارف التجارية الليبية.

2.11. تُعدّ المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان بالمصارف من محددات قرار الائتمان المصرفي في مصرف الجمهورية مرزق.

3.11. تُعدّ السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان من محددات قرار الائتمان المصرفي في مصرف الجمهورية مرزق. 4.11. يُعدّ نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض من محددات قرار الائتمان المصرفي في مصرف الجمهورية مرزق.

12.التوصيات:

1.12. ضرورة اهتمام المصارف بالعوامل المتعلقة بالائتمان لما لها من أهمية في قرار منح الائتمان، وما ينطوي عليه من مخاطر ينبغي تجنبها أو الحد من أثارها.

2.12.تعاون المصارف فيما بينها من حيث تبادل البيانات والمعلومات عن العميل، على أن يتم ذلك بشكل سري فيما بينها.

3.12.متابعة الدورية للعميل من أجل التأكد من قدرته على سداد الائتمان وفوائده.

4.12. دراسة الوضع الحقيقي للمشروع المراد تمويله (دراسة الجدوى الاقتصادية)؛ للتأكد من نجاح المشروع مستقبلا.

13.المراجع:

1.13.زكريا 2021 , العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية, مجلة الجامعة الامريكية للبحوث , مجلد 7 , العدد 2 .

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2.13. سيد احمد , 2021 , إدارة الائتمان المصرفي ودورها في تعثر التمويل (بالتطبيق علي المصارف التجارية السودانية للفترة 2015_2020).

3.13. دحام لطيف , 2020 , محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة (2010_2019) .

4.13.لؤي بدارين، 2019، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.

5.13.هبة عزام،2018، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل، جامعة حماء سورية.

6.13.الفروجي وقوجيل (2017) بعنوان العوامل التي تقود المخاطرات الائتمانية.

7.13.نهاد واخرون ،2017، مدى التزام المصارف التجارية السورية بالعوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 4.

8.13. أبو شيخة ورائد (2016) بعنوان أثر مسموعات العميل على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

9.13.أحمد عبد الهادي،2016، معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني، مجلة العلوم المالية والمصرفية جامعة تشرين.

10.13.محمد عبادي، تقييم الكفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 39.

11.13.احمد وعبد الله، 2006، علاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الأردنية، العلوم الإدارية، مجلد 33، العدد 2.

12.13، شيخة، 2016، أثر منح الائتمان التسهيلات الائتمانية على مسموعات العميل في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية ورسالة ماجستير غير منشورة.

13.13.الأفندي، محمد (2018)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن.

14.13.الفرجاني، وآخرون (2019)، مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض، المؤتمر الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا وجامعة إجدابيا، ليبيا.

15.13.عفانة ومحمد (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، دار البارودي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16.13.أبو دية،:(2016) "دور الاشتمال المصرفي والشمول المالي في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.